بحوث قسم التاريخ والحضارة

علاقة تايوان بإطارها الإقليمي (١٩٤٩-٢٠٠٠م)

Taiwan's relationship with its regional framework (1949-2000 AD)

أحمد عبد الله مُحَمَّد سليم

باحث في التاريخ الحديث والمعاصر

ملخص البحث:

الواقع أن علاقات تايوان بدول الجوار أو فيما يطلق عليه الإطار الإقليمي، قد تأثرت بالأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية في تايوان. فالنظام السياسي والاقتصادي في تايوان وكوريا الجنوبية واليابان مرتبط بشكل كبير بالنظام الأمريكي، نظرا لدور الولايات المتحدة الأمريكية في تدعيم النظام سواء السياسي أو الاقتصادي في تلك الدول. هذا في الوقت الذي دعمت فيه روسيا التطورات السياسية والاقتصادية لتايوان خلال العقود الأولي من النصف الثاني من القرن العشرين، بيد أن التحالف الروسي الصيني مع نهاية القرن العشرين، ولمجابهة الدور الأمريكي في شرق آسيا، تأثر الموقف الروسي بذلك حيث إعلان روسيا صراحة أن الوضع السياسي وتطوره في تايوان شأن داخلي يخص الدولة الصينية.

الكلمات المفتاحية: تايوان- دول الجوار- علاقات.

Abstract:

In fact, Taiwan's relations with neighboring countries, or the so-called regional framework, have been affected by the internal political and economic conditions in Taiwan. The political and economic system in Taiwan, South Korea and

Japan is closely linked to the American system, given the role of the United States of America in strengthening the system, whether political or economic in those countries. This is at a time when Russia supported the political and economic developments of Taiwan during the first decades of the second half of the twentieth century, but the Russian-Chinese alliance at the end of the twentieth century, and to confront the American role in East Asia, the Russian position was affected by that, as Russia explicitly declared that the political situation and its development Taiwan is an internal affair of the Chinese state.

Key words: Taiwan - neighboring countries - relations.

المقدمة:-

جدير بالذكر أن العديد من دول آسيا([١]) انتقدت وبشدة تصريحات أمريكية طالبت باعتراف الولايات المتحدة بتايوان كدولة مستقلة على أساس واقعي، باعتبار أن من شأن تلك التصريحات دفع الصين للمغامرة باستخدام القوة، مما يعرض أمن الإقليم برمته إلى عدم الاستقرار، وزيادة العنف وهدم اقتصاديته التي يسعى لتنميتها وازدهارها[٢].

وتعتقد تلك الدول الآسيوية إن الخروج من هذا المأزق، يوجب على الولايات المتحدة، ويحتم على صانع القرار فيها توظيف القنوات الدبلوماسية المختلفة لإقامة توازن عملي بين الصين وتايوان فى علاقاتهما السياسية. بهدف عدم تعرض تايوان لهجوم صيني[٣]، كما تنصح تلك الدول

الولايات المتحدة، باستخدام نظام المراقبة الصارمة فى بحر شرق، الصين لتتبع التحركات العسكرية الصينية فى مواجهة تايوان.

وترى تلك الدول الآسيوية، أنه بإمكان الإدارة الأمريكية، أن تساعد في طمأنة تايوان، وردع الصين، من خلال التأكيد العلني للمبادئ التي صاغتها إدارة ريجان عام ١٩٨٢، والمتمثلة في رفض تحديد موعد لإنهاء مبيعات السلاح لتايوان، والتشاور مسبقاً مع الصين بشأن تلك المبيعات، والتوسط بين الطرفين وإلغاء قانون العلاقات مع تايوان، والتخلي عن التزاماتها في مواجهة استخدام الصين للقوة لحل مشكلة تايوان(٤).

تفضل دول آسيا أن تعمد الولايات المتحدة لتعظيم سياستها الرادعة للصين، بتأكيد فداحة المقابل الاقتصادي والدبلوماسي من جراء أعمال العدوان ضد تايوان، وترى دول آسيا في الإقليم إن واقعية تلك السياسة تكسبها فعالية تفوق أية تحذيرات عسكرية ويمكنها أيضاً أن تجهض المبادرات الخلافية، أو المغامرات الحمقاء، التي قد يقدم عليها بعض أعضاء الكونجرس في تأييد استقلال تايوان وتوجيه الدعوة لأعضاء الحكومة لزيارة الولايات المتحدة والتمادي في بيع تايوان أسلحة متطورة(٥).

وفى هذا الإطار تنصح دول إقليم آسيا، بأن يستمر صانع السياسة الأمريكية في طمأنة تايوان، من عدم التخلي عنها، في حالة الغزو الصيني، في نفس الوقت الذي توضح لها فيه أنها تستمر في دعم أهداف التوحيد، الأمر الذي يحتاج لإجراء موائمات محدودة في السياسة الأمريكية بشأن ضرورة وفائدة الاتصالات الرسمية بحكومة تايوان، وإذكاء الوعي بأن تشجيع تايوان علي الانفصال تستدعي حتماً ردود فعل عنيفة من جانب بكين، وتزيد مخاطر المواجهة الصينية الأمريكية (٦). وتشير التوجهات الأسيوية في هذا الصدد بأن تلك الأوضاع القائمة بين الصين وتايوان رغم تحسنها بين حين وأخر، إلا أنها تفرض على الولايات المتحدة، أن تبقى على مسافة

محسوبة من تايوان، وأن تتوازى زيادة دعمها لثقة تايوان بديمقراطيتها مع المصالح الأمريكية فى تجنب الصراع مع الصين(٧).

هذا وقد أوضح تقرير صدر في مطلع التسعينيات عن مجموعة "أسبن" الأمريكية لتخطيط الإستراتيجيات، ان اليابان وكوريا الجنوبية تدخلان ضمن الإقليم الذي يشكل المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وعلى الولايات المتحدة المحافظة على أمن هذه الدول، ومن أبرز المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الإقليم، توفير الأمن في شبه الجزيرة الكورية ومضيق تايوان وضمان حرية الوصول التجاري، والسياسي، والعسكري من وإلى المنطقة، واستخدام الدبلوماسية الاقتصادية لدعم السلام والديمقراطية، باعتبار النماذج الثلاث للديمقراطية الناجحة والمؤثرة حسب رأي صانع القرار الأمريكي (اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان)، وبناء نظام دولي جديد، يكون أكثر توجهاً نحو الأسواق المفتوحة، إلى جانب فتح أسواق أجنبية، والترويج لصادرات واستثمارات أمريكية في الخارج، وتسعى الولايات المتحدة لتعزيز العلاقات الأمنية والسياسية مع اليابان، واتخاذ خطوات لزيادة الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية مع كوريا الجنوبية(٨).

وأشار "وينستون لورد" سكرتير الخارجية الأمريكية المساعد للشئون الأسيوية، بأنه ليست هناك منطقة في العالم هامة بالنسبة للولايات المتحدة أكثر من منطقة آسيا، حيث إن هذه المنطقة أكثر مناطق العالم سكانا، وأكثرها ازدهاراً من الناحية الاقتصادية، بدليل إن ٤٠% من تجارة الولايات المتحدة الخارجية تتم مع هذه المنطقة، كما إن معدلات زيادة النمو التجاري مع هذه المنطقة تتم بمعدلات أسرع من غيرها من مناطق العالم الأخرى(٩).

وأشار تقرير صادر عن البيت الأبيض حول تحديات السياسة الخارجية الأمريكية نشر على شبكة الإنترنت في الخامس من نوفمبر ١٩٩٦م، يؤكد ضرورة توسيع حدود التجارة الحرة، ومواصلة تعزيز الأمن والتحالفات التجارية مع اليابان وكوريا الجنوبية(١٠) هذا الاهتمام الكبير، والتركيز الواضح من قبل الولايات المتحدة على المنطقة الأسيوية، وتحديداً شرق آسيا وخصوصاً

اليابان وكوريا الجنوبية يوحي بالأهمية الكبيرة لهذه المناطق فى المصالح الأمريكية، وبالتالي فإن هذه الدول سيكون لها تأثيرها وتأثرها بالقرار الأمريكي تجاه تايوان، حيث سنتحدث عن مدي تأثر اليابان وكوريا الجنوبية بالأحداث سواء السياسية أو الاقتصادية في تايوان في ضوء علاقات تلك الدول بالولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن روسيا التي تعد من ضمن القوي الكبرى في الإقليم. وذلك في ثلاث مباحث علي النحو التالي:-

المبحث الأول: كوريا الجنوبية.

المبحث الثاني: اليابان.

المبحث الثالث: روسيا.

المبحث الأول: كوريا الجنوبية

هناك تشابه كبير بين التاريخ السياسي لكوريا الجنوبية[١١]* وتايوان، وأن سمات النظام السياسي في كلا البلدين، تعكس نوعاً من التقارب، إذا ما نظرنا إليهما من منظور وجود جهة قابضة على زمام الأمور، حيث لعبت المؤسسة العسكرية في كوريا الجنوبية، نفس الدور الذي قام به حزب "الكومنتانج" فى تايوان، وقد عمل كل من النظامين، فى ظل ضغط سياسي خارجي، كان للولايات المتحدة دور بارز فيه، حتى أصبحت نظرة دول الإقليم لكوريا الجنوبية واليابان وتايوان بأنها نماذج للديمقراطية الأمريكية، وأسواقاً حرة لبضائعها، وشركاتها، واستثماراتها وتواجدها العسكري، وتحالفاتها، وهذه الدول هي الأداة المنفذة للسياسة والإستراتيجية الأمريكية فى الإقليم وخصوصاً فيما يتعلق بالصين(١٢١).

تعتبر مشكلتي تايوان، وكوريا الجنوبية من أهم مبررات التواجد العسكري الأمريكي في الإقليم، ولكن العوامل التي تشكل أوضاعهما الأمنية الحالية تختلف كثيراً عن تلك التى كانت قائمة فى الخمسينات، وعلى السياسة الخارجية الأمريكية أن تحافظ على بقاء الاستقرار فى

المنطقتين، فتايوان التي تواجه الصين بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية شأنها في ذلك شأن كوريا الجنوبية التي تواجه قواتها مع الولايات المتحدة قوات كوريا الشمالية. حيث التوجه إلى توحيد الكوريتين مما يتيح في حالة حدوثه إلى إعطاء الصين قوة أكثر في المحافل الدولية، وضغطاً على تايوان لتحقيق مبدأ التوحيد على ضوء ما يحصل في الكوريتين، وربما يكون العكس صحيح أيضاً فيما إذا توحدت الصين مع تايوان، فإن التوجه الدولي سيكون أكثر لتوحيد الكوريتين، وهذا من شأنه أن يحقق جانباً من الإستراتيجية الأمريكية في الإقليم رغم عدم رغبة الولايات المتحدة بعودة تايوان إلى البر الصيني فعلياً لتبقى هذه القضية مبرراً للتواجد العسكري الأمريكي قريباً من الصين[١٣].

إن كلا من تايوان وكوريا الشمالية، تتعرضان لفرض عزلة دبلوماسية، مما يجعل بينهما إطاراً مشتركاً للتفاهم "تفاهم المصالح" واختلاف العدو[١٤] وهذا يثير حفيظة كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، ويقرب من وجهات نظر كل من الصين وكوريا الشمالية، ولا يروق هذا الأمر للولايات المتحدة[١٥] وتعتقد دول آسيا في ضرورة تعاون الولايات المتحدة مع كوريا الجنوبية، لجذب اليابان وروسيا لتأييد دعم عملية التوحيد. الأمر الذي يزعج تايوان وصانع القرار فيها الذي جاء رده على ذلك بتنظيم استفتاءات مؤيدة للاستقلال[١٦].

نظراً لما تمثله كوريا من أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة، خصوصاً فيما يتعلق بكوريا الشمالية، فقد ازداد حجم التعاون والتشاور المستمر بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، حيث وقعت الولايات المتحدة اتفاقاً معها شمل جميع المجالات، كما ازداد حجم التبادل التجاري بين الدولتين ليصل إلى (٥٠) بليون دولار عام ١٩٩٥، ولتحتل السوق الكورية المرتبة الخامسة بين الأسواق المتعاملة مع الولايات المتحدة، التى تسعى لاتخاذ خطوات لزيادة الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، بالتعاون مع كوريا الجنوبية، وكذلك للحيلولة دون بروز تحالفات مع الصين، أو روسيا من شأنها أن تقوي من المظاهرات، وتوجهات الرأي العام، المناوئة للوجود الأمريكي فى كوريا الجنوبية،

مما يساعد أيضاً على تصاعد دور كوريا الشمالية بما يهدد المصالح الأمريكية فى الإقليم، ومجمل هذا يشكل ضغطاً على صانع القرار الأمريكي بما يتخذه من إستراتيجيات وقرارات تتعلق بالإقليم(١٧).

وتقر الولايات المتحدة بوجود علاقات ودية بين الصين وكوريا الشمالية، ولذلك بدأت باستغلال هذا الجو الودي، لتمرير رسائلها عبر الصين لكوريا الشمالية، وهي تحاول أن تحول بين تنامي هذه العلاقات لوضع يسمح فيما بعد، لو حصلت أية نزاعات بين كوريا الشمالية والجنوبية أو الولايات المتحدة بتدخل الصين لصالح كوريا الشمالية، وفى هذا الإطار تفاوض وتستخدم موضوع تايوان، لما يخدم أهدافها وإستراتيجيتها(١٨)، وفيما يخدم هذا التوجه تقوم الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بتنفيذ برنامج لتحديث القوات، بما في ذلك توظيف صواريخ "باتريوت" لمواجهة صواريخ "سكود" لدى كوريا الشمالية، ومركبات القتال "برادلي" والطائرات العمودية من طراز أباتشي.

لقد قادت التطورات العسكرية والدبلوماسية فى شبه الجزيرة الكورية منذ نهاية الحرب الباردة، لطرح تساؤلات متكررة، تدور حول مغزى وجدوى العلاقة الدفاعية الأمريكية بكوريا الجنوبية، والوجود العسكري الأمريكي لديها، خاصة مع تفوق قواتها نوعياً وكيفياً على خصمها في الشطر الشمالي. الأمر الذي يدل على استمرار قيام الإستراتيجية الأمريكية على منطق الحرب الباردة الذي تجاوزته الأحداث، ولا يكون من شأنه سوى إعاقة توحيد الكوريتين، كما هو حاصل من العلاقات القائمة بين تايوان والولايات المتحدة التي ترى فيها الصين سبباً رئيساً فى إعاقة التوحيد بين الجانبين(١٩).

الواقع ان ما يحقق زيادة الإحساس بالأمن الذي ترغب تايوان بتوفيره، لتمارس ضغوطاً سياسية على الصين، الدعم المباشر من الولايات المتحدة، فضلا عن إمكانية استخدام قواتها المتواجده في اليابان وكوريا الجنوبية، فيما إذا تعرضت تايوان للتهديد من جانب الصين(٢٠).

ويبدو ان النظام السياسي يرتبط في تايوان وكذلك في كوريا الجنوبية بشكل كبير بالنظام الأمريكي، ويحاول صانع القرار فى تايوان أو كوريا الجنوبية المحافظة على نوع من التوازن الذي يخدم العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول الجوار، الي جانب المحافظة علي الترتيبات الأمنية التي تضمن عدم الدخول في مواجهة مباشرة مع الصين في حالة تايوان أو كوريا الشمالية في حالة كوريا الجنوبية. الأمر الذي يعكس الاستقرار في الإقليم برمته.

المبحث الثاني: اليابان

الواقع ان تايوان كانت جزءاً من الإمبراطورية الصينية، وتنازلت عنها الصين بعد الحرب الصينية اليابانية الأولى، وفي عام ١٩٤٥م وبالتحديد بعد استسلام اليابان([٢١]) في شهر أغسطس، سلَّمت اليابان جزيرة تايوان إلى حكومة جمهورية الصين الوطنية.

تؤكد اليابان علي لسان نائب وزير الدفاع الياباني "ياسوهيدي ناكاياما"، الذي يشير لضرورة أن تكون اليابان من القوى المساندة للولايات المتحدة للدفاع عن تايوان ضد أي غزوٍ محتمل بهدف الحفاظ علي النظام السياسي والاقتصادي القائم. كما أكد "ياسوهيدي" أن أي حل طارئ يتعلق بها ينبغي أن يُبنى على الحوار، وحذر نائب وزير الدفاع الياباني من المخاطر المتزايدة للتعاون الصيني الروسي وأكد ضرورة "الاستيقاظ" والانتباه للضغط الصيني المتزايد على تايوان مطالباً بحماية الجزيرة باعتبارها "دولة ديمقراطية"([٢٢]).

بالنظر إلي موقف اليابان خلال فترة الحرب الباردة وحسب ما جاء في اليابان المشترك بين اليابان والصين في ١٩٧٢/٩/٢٩، هو تأييد عودة تايوان سلميا إلى الصين، كما أكد وزير الخارجية الياباني إن الموقف الياباني يتفق تماماً مع ما سبق للحلفاء الاتفاق عليه في إعلان القاهرة عام ١٩٤٣ واتفاق بوتسدام عام ١٩٤٥، من ضرورة عودة تايوان إلى الصين، وبالتالي فإن معاهدة السلام المعقودة ما بين اليابان وتايوان قد فقدت معناها وأصبحت في حكم الملغاة[٢٣].لقد كانت اليابان ولأسباب تاريخية وجغرافية متعددة هي السوق الرئيسية بالنسبة لتايوان

حتى عام ١٩٨١ حيث حلت الولايات المتحدة محلها، وأصبحت في المركز الثاني، وبلغت صادرتها لليابان حوالي ٢,٥ بليون دولار، وواردتها ٥,٩ بليون دولار(٢٤).

أصبح صانع القرار السياسي في اليابان يدرك الحاجة إلى اقتصاد تايواني قوي، ليس فقط كمحرك للنمو الاقتصادي الإقليمي، ولكن كعنصر محوري في الجبهة الأسيوية القوية المتحالفة مع النظام الأمريكي، في ضوء الدور المتصاعد للصين، رغم خطورة هذا التوجه بالنسبة للصين. وارتياح الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها في الإقليم لموقف اليابان من التطورات الاقتصادية والسياسية في تايوان(٢٥).

وفي ضوء تأثر اليابان بالتطورات السياسية والاقتصادية في تايوان، قامت الإستراتيجية اليابانية على تطوير نموها الاقتصادي بتوسيع أسواقها الخارجية وحماية صناعاتها المحلية، حتى بات نجاحها مصدراً لتهديد شركاء التجارة معها، ومع سقوط سياسة احتواء الشيوعية العالمية صار الرأي العام في الولايات المتحدة انتقادياً لدورها في ضمان الأمن لدولة تنفق قليلاً على دفاعها بمعدل ١% من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن صانع القرار في واشنطن يميل للتمسك برؤية أكثر إيجابية لليابان وتتعامل معها الولايات المتحدة بهذا الأسلوب، لما تفرضه القوة الصينية، والتوتر المستمر في شبه الجزيرة الكورية، والانعكاسات الإقليمية لتوحيد الكوريتين، وقضية الصين وتايوان، وآثار انهيار الاتحاد السوفيتي على المنطقة والحاجة للتعاون الأمني بين شمال وجنوب شرق آسيا(٢٦).

لقد طرحت اليابان عام ١٩٩٣ خلال جولة قام بها "كيتشي ميازاوا" رئيس وزراء اليابان آنذاك تصورات جديدة، بشأن ترتيبات أمنية إقليمية، في إطار توجهات إستراتيجية يابانية لتدعيم التنسيق، والتعاون بين دول الإقليم، لمواجهة احتمالات الحروب التجارية في العالم وبعض قضايا الإقليم المتنازع عليها، خاصة النزاع الصيني التايواني، وجزر "سبارتلي" وغيرها(٢٧). وركزت هذه التصورات على إن اليابان لن تصبح قوة عسكرية، وكذلك أهمية الدور الأمني الأمريكي، وقد

عقدت عدة ندوات أمنية فى اليابان حول مشاكل معينة فى الإقليم كانت تايوان جزءاً منها، واقترحت اليابان أيضاً تشكيل منظمة للتعاون النووي فى شرق آسيا لحماية المواد النووية وضمان أن لا تقوم أية دولة بإنتاج أسلحة نووية، وهذا يخدم توجهات الولايات المتحدة فى الإقليم وبسط الهيمنة والبقاء تحت مظلمة الأمن الأمريكي(٢٨).

بالإشارة إلي التحالف التقليدي بين الولايات المتحدة وتايوان، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تدعيم نفس النهج مع اليابان، وكانت زيارة الرئيس "كلينتون" لليابان في ربيع ١٩٩٦، مناسبة لتأكيد أن هذا التحالف يمثل جوهر السياسة الأمريكية في آسيا، وأكدت الولايات المتحدة تشجعيها لليابان على اتخاذ خطوات لتحمل مسئولياتها الدولية، ومساندتها لمطالبة اليابان بمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، وتم إجراء مفاوضات تجارية نشطة مع اليابان بهدف تأمين وصول المزيد من السلع الأمريكية للأسواق اليابانية، وتم خلال العقد الأخير من القرن الماضي توقيع "٢١" اتفاقية شملت كافة مجالات العلاقات بين الدولتين(٢٩).

ويقتضي الدفاع عن أمن الولايات المتحدة الاقتصادي توسيع حجم التبادل التجاري وفتح الأسواق الأسيوية أمام المنتجات والاستثمارات الأمريكية، على مبدأ "بيترتارنوف" وكيل الخارجية الأمريكية القائل "إن المجتمعات المنفتحة والأسواق المفتوحة تصب فى المصلحة الأمريكية"(٣٠).

ونظراً للوضع الخاص لليابان فى إقليم آسيا المحيط الهادي من الناحية الأمنية، فهي من أكثر دول المنطقة حساسية للتهديدات الأمنية بحكم وضعها الدفاعي منذ عام ١٩٤٥. وهي أكثر الدول فى الإقليم التي تثير تصوراتها وتحركاتها حساسية لدى دول المنطقة بفعل سلوكها العسكري قبل عام ١٩٤٥، وهي تمتلك مصالح اقتصادية ضخمة فى معظم دول المحيط الهادي الأسيوي، إلى جانب تايوان التى تربطها بها علاقات تجارية وتبادلات ضخمة.

والواقع ان دور الولايات المتحدة ، خصوصاً تجاه الصين واليابان وتايوان وكوريا الجنوبية وبعض دول الإقليم ساهمت في ازدياد حدة بعض النزاعات، كما هو الحال بالنسبة للنزاع الصيني–التايواني، حيث تعتبر الأسواق اليابانية من أهم الأسواق للسلع التايوانية(٣١).

الأمر الذي يتضح من خلاله مدي تأثر كوريا الجنوبية واليابان بما يحدث في تايوان من تطورات سواء سياسية أو اقتصادية، نظرا لدور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم ومساندة النظام سواء السياسي أو الاقتصادي في تلك الدول، ومحافظتها علي التحالف مع تايوان وكوريا الجنوبية واليابان في محاولة منها للحد من التطور الهائل والمتسارع في الصين، والذي قد يهدد مكانتها في إقليم شرق آسيا خاصة، وفي آسيا بوجه عام.

المبحث الثالث: روسيا

لاشك ان ظهور روسيا(٣٢) علي الساحة الدولية يمثل حداً فاصلاً فيما بين المراحل التاريخية المختلفة التى مرت بها، حيث تعتبر نفسها الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي وتوجهاته السياسية والاقتصادية، إلي جانب مشاركتها في القضايا الإقليمية والدولية. فضلا عن بروز اليابان كعملاق اقتصادي، وتطور شرق آسيا كمحرك للنمو الاقتصادي العالمي، وتنامي قوة الصين على المستوى الإقليمين والطموح نحو العالمية، بالإضافة للانتشار الواسع للقيم الليبرالية–السياسية، والاقتصادية التي تجاوزت حدود الجغرافيا والثقافة، وهو ما أطلق عليه العولمة التي أسهم كل من انتشار المعرفة، وتكنولوجيا الاتصالات فى حدوثها وانتشارها، وبين كل من هذه المتغيرات انبثق مفهوم النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تدعم النظم الليبرالية للعديد من دول العالم، وهو ما يثير حفيظة روسيا والصين تجاهها، ودول الإقليم المتحالفة معها كوريا الجنوبية واليابان وتايوان (٣٣).

لعل القدرة الكبيرة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية الآن على إنفاذ تصوراتها،

وتحويلها إلى واقع معاش تعود إلى الفجوة الكبيرة التي تفصلها عن غيرها من القوى الكبرى الأخرى من حيث القوة العسكرية، والقوة التكنولوجية العسكرية، وإلى تفوقها في القوى الأخرى، مثل القوة الاقتصادية، وامتلاكها لتصور إستراتيجي متكامل لمستقبل النظام الدولي. كل ذلك جعل تأثير القوى الدولية على قرار الولايات المتحدة بشكل عام غير مؤثر إلي حد كبير، إلا في حدود ما يخدم المصلحة الأمريكية حيث تتجاوب معه في هذا الاتجاه وترفضه أو لا تأبه به إذا خالف التوجه الأمريكي لأي قضية في النظام العالمي(٣٤). وهذا ما يتضح في مواقف الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية تجاه تايوان.

فالرؤية الأمريكية الجديدة للنظام الدولي لا تقر سياسة الاحتواء، ولا توازنات القوى ولا إستراتيجيات الردع، كما إنها لا تقدس القواعد القانونية التي قامت عليها حركة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فبعد أن كانت الولايات المتحدة تتزعم فريق الدول الداعية إلى الحفاظ على الوضع القائم. وهو ما تمارسه مع الصين تجاه تايوان–والاعتماد على مفاهيم وسياسات توازن القوى والاحتواء، والردع، أصبح واجباً أن تتحول إلى قوة داعية إلى تغيير النظام الدولي، حتى ولو استلزم ذلك عدم احترام مبادئ السيادة الوطنية، والتدخل فى الشئون الداخلية، وصنع التغيير لدى الغير بائتلاف مع الدول الحليفة الجاهزة للتدخل، والمؤمنة به أو بالتدخل الأمريكي المنفرد(٣٥).

كان النظام الدولي ثنائي القطبية في المرحلة الأولى لهذه الدراسة، التي تبدأ منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، حيث كانت تسود الحرب الباردة، وكان الاتحاد السوفيتي آنذاك يتطلع لاستقطاب دول، كما هي الولايات المتحدة، ونتيجة التقارب الصيني مع الولايات المتحدة منذ زيارة نيكسون عام ١٩٧٢ وتطبيع العلاقات، وإنشاء علاقات دبلوماسية وتغير نمط العلاقات الأمريكية التايوانية، ولأن الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت كان قادراً على إقامة علاقات مع تايوان، التي شعرت بأن الولايات المتحدة، خذلتها بتقاربها مع الصين وحرمانها من مقعدها في

الأمم المتحدة واعتبارها جزءاً من الأراضي الصينية، فإن التوجه التايواني أو ردة الفعل التايوانية كان يمكن أن تتوافق مع الطموح السوفيتي نحو الإقليم، ونحو تايوان تحديداً، لما لذلك من تأثير على المصالح الأمريكية فى الإقليم.

ففي تلك الفترة كان القرار السوفيتي، وتوجهاته وطموحاته يمكن أن يؤثر سلباً على العلاقات الأمريكية التايوانية تحت، مظلة المصالح المشتركة أو علاقات المصالح.

لقد أدى التقارب الأمريكي الصيني فى مستهل السبعينيات، الناجم عن موقعة دامنسكي([٣٦])، وشروع الاتحاد السوفيتي فى دعم وجوده العسكري على حدوده المشتركة مع الصين، لتصعيد مخاوف بكين، مما ساعد على مزيد من التقارب مع واشنطن، التى رغبت بدورها فى الخروج من المأزق الفيتنامي، هذا فضلاً عن أن خطة الصين الشعبية فى التحديثات الأربع رجحت الخيار الأمريكي، من واقع الاحتياج الملح للمعونات الأمريكية الاقتصادية والتكنولوجية على حد سواء[٣٧].

وفى خضم الأحداث التى كانت تطفوا على السطح بين المثلث الإستراتيجي (الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، والصين)، تحدد مرمى الاتحاد السوفيتي من وراء مواثيقه التحالفية، والتحالفية المضادة على مسرح الهند الصينية، فى تجميد مساعي التطبيع بين الولايات المتحدة والصين الشعبية، بجذب انتباه الأخيرة إلى قضايا ساخنة متاخمة لحدودها المباشرة، ترغمها على تشتيت جهدها العسكري على جبهتين حتى يتمكن الاتحاد السوفيتي من إنجاز مخططه الاحتوائي للصين، وفى أوج هذه الأحداث بالغة الدقة أيضاً خصوصاً ما يتعلق بكمبوديا. توجه "دنح هسياوبنج" الذي صار رئيساً لوزراء الصين إلى واشنطن فى زيارة فى فبراير عام ١٩٧٩ استهدفت الإجابة على سؤال بعينه "هل تساند الولايات المتحدة الصين الشعبية لو تدخلت إلى جانب كمبوديا ضد فيتنام ومن ورائها الاتحاد السوفيتي"[٣٨].

لقد بقى التأثير السوفيتي على القرار الأمريكي بشكل عام، وتحديداً فيما يتعلق بالصين وخصوصاً حول تايوان، التي حاولت موسكو أن تستغل ورقتها آنذاك وتقربها منها لسد الفراغ الذي تركته أمريكا، أكثر فعالية وتأثيراً أمام أي قرار أمريكي فيم يخص تايوان. وقد حاولت موسكو وفى أكثر من موقف، الوقوف إلى جانب تايوان فى بعض مشاكلها مع الصين، وبعض المواقف السياسية التي احتاجت تايوان فيها لقرار دولي مساند حول قضيتها(٣٩).

لقد رصد القادة السوفييت دلائل ازدهار العلاقات الأمريكية–الصينية وتابعوا أيضاً عن كثب دواعي انتكاسات محددة أساساً في الأزمة التايوانية، التي بدأت مع دعوة الرئيس "ريجان" الصين للدخول في مفاوضات حول مستقبل جزيرة تايوان(٤٠).

ففي رأي زعامات الكرملين يصعب أن لم يكن يستحيل تجسيد الحلم الأمريكي فى مشاركة إستراتيجية مع الصين الشعبية، استناداً إلى ما يباعد بين الطرفين من تضاد فى المصالح السياسية والإستراتيجية على حد سواء(٤١).

وفى المقابل حذرت الزعامات الصينية، من سعي الاتحاد السوفيتي لتسميم العلاقات اليابانية الأمريكية، والصينية الأمريكية، والصينية اليابانية، حتى تستنفذ الخلافات الثائرة بين الدول الثلاث جل طاقاتهم، فتسنح له الفرص كاملة لمزيد من الهيمنة والتسلط(٤٢).

عقب انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت روسيا تسعى إلى أن تكون قطباً مستقلاً، وندا في العالم متعدد الأقطاب، كما تسعى أيضاً لإتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد، بحيث ترتب قائمة أولوياتها على النحو التالي: الولايات المتحدة، الاتحاد الأوربي، وسط وشرق أوروبا، ثم الصين والهند، واليابان، ودول الشرق الأوسط. وقد حرصت روسيا على منح مساحة أكبر من الاهتمام للصين، وباقي الدول الأسيوية الرئيسية، خلال السنوات الأخيرة وحسب مسئول فى الخارجية الروسية فإن عام ١٩٩٧ يشهد تكثيفاً للجهود الروسية على الصعيد الأسيوي ، نظراً لأنها تعتقد

إن علاقاتها مع الغرب تنطوي على قدر من المخاطرة[٤٣].

لقد تغير التقييم الأمريكي لروسيا عشرات المرات، منذ نهاية الحرب الباردة، وبشكل عام، فالولايات المتحدة تميل تدريجياً إلى الانتقاص من قوة روسيا ووضعها، ولكن طبقاً لتقرير وزارة الدفاع الأمريكية عام ١٩٩٤-١٩٩٩، فإن روسيا ينظر لها بوصفها قوة عظمى منافسة بل في صراع مع الولايات المتحدة الأمريكية [٤٤].

وعلى الرغم من سقوط وتفتت الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، فقد أوضح الرئيس الروسي "بوتين"، أن بلاده هي الوريثة الشرعية للاتحاد السوفيتي السابق، ولن تتخل عن دورها فى السياسات العالمية، وخاصة فى المنطقة الأسيوية، التي تحتفظ فيها حتى الآن بعلاقات توتر وعدم استقرار مع بعض الدول ومنها اليابان مثلا[٤٥].

لقد رأت بكين إن توقيع معاهدة روما فى مايو ٢٠٠٢ بين روسيا وحلف الناتو بشكل يسمح لروسيا بالاشتراك فى اتخاذ القرار فى بعض القضايا الحيوية، كان من ضمن أهدافه إفشال أية محاولة لتكوين تحالف إستراتيجي صيني-روسي، وهو التحالف الذي بدأ فى التكوين عقب زيارة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" للصين فى يونيو ٢٠٠٠، وهي الزيارة التى شهدت إقرار علاقات إستراتيجية بين الطرفين، قامت على أساس الدعوة إلى إيجاد نظام عالمي متعدد الأقطاب، ومعارضة نظام الدفاع الصاروخي الذي تدعو إليه الولايات المتحدة الأمريكية[٤٦].

لم يعد للدور الروسي بعد الحرب الباردة ذلك التأثير على القرار الأمريكي في مجمل القضايا، وقد تغيرت أيضاً موازين القوى، وأصبحت هناك علاقات توافقية بين الصين وروسيا، حيث عادت لتؤكد للصين، بأن تايوان شأن صيني داخلي، وانقلب التوافق التايواني، مع الاتحاد السوفيتي سابقاً، فى وجه العلاقات الصينية الأمريكية، إلى توافق صيني روسي فى وجه العلاقات الأمريكية التايوانية، والمحصلة هي حكم وسياسة المصالح لكل هذه الأطراف، وما عادت الولايات

المتحدة تقف أو تأخذ فى اعتبارها إلا ما يحافظ على نفوذها وتفوقها وهيمنتها ويحمي مصالحها تحت شعار "من ليس معنا فهو ضدنا"(٤٧).

خاتمة البحث:–

يبدو من العرض السابق ان العلاقات التايوانية بدول الجوار قد تأثرت بالأوضاع الاقتصادية والسياسية في تايوان، حيث ان النظام السياسي في تايوان وكذلك في كوريا الجنوبية يرتبط بشكل كبير بالنظام الأمريكي، ويحاول صانع القرار فى تايوان أو كوريا الجنوبية المحافظة على نوع من التوازن الذي يخدم العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول الجوار. الأمر الذي يتضح من خلاله مدي تأثر كوريا الجنوبية واليابان بما يحدث في تايوان من تطورات سواء سياسية أو اقتصادية، نظرا لدور الولايات المتحدة الأمريكية في تدعيم النظام سواء السياسي أو الاقتصادي في تلك الدول، ومحافظتها علي التحالف مع تايوان وكوريا الجنوبية واليابان في محاولة منها للحد من التطور الهائل والمتسارع في الصين، والذي قد يهدد مكانتها في إقليم شرق آسيا خاصة، وفي آسيا بوجه عام. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخري فإن روسيا قامت بدعم التطورات السياسية والاقتصادية لتايوان خلال العقود الأولي من النصف الثاني من القرن العشرين، بيد أن التحالف الروسي الصيني مع نهاية القرن العشرين، ولمجابهة الدور الأمريكي في شرق آسيا، تأثر الموقف الروسي بذلك حيث إعلان روسيا صراحة ان الوضع السياسي وتطوره في تايوان شأن داخلي يخص الدولة الصينية.

هوامش البحث

(١) يأتي في مقدمة تلك الدول الآسيوية: دول الاتحاد السوفيتي السابق، وكوريا الشمالية، فضلا عن الصين.

(٢) Dick Kirchten, "The Other China", The National Journal., 8 October, 1994. p.p.32-34.

(٣) صلاح سالم زرنوقة: الصين، التحولات الداخلية والسياسة الخارجية"، السياسة الدولية، العدد ١٣٢، (إبريل/١٩٩٨)، ص ص٥٣-٥٤.

(٤) دانييل بورشناين وأرنيه دي كيزا: مرجع سابق، ص٤٣٥.

(١) صلاح سالم زرنوقة: الصين، التحولات الداخلية والسياسة الخارجية"، السياسة الدولية، العدد ١٣٢، إبريل/١٩٩٨، ص٥٥.

(٢) محمد سعد أبو عامود: "السياسة الأمريكية فى آسيا"، السياسة الدولية، العدد ١٢٧، (يناير/١٩٩٧)، ص١٣١.

(٣) مالك عوني: الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية"، السياسة الدولية، العدد ١٢٧، (يناير/١٩٩٧) ، ص٩٥.

(١) محمد سعد أبو عامود: مرجع سابق، ص ص١٢٨-١٣١.

(٢) محمد السيد سليم ونيفين عبد المنعم: العلاقة بين الديمقراطية التنمية فى آسيا، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص٩٥.

(٣) محمد سعد أبو عامود: مرجع سابق، ص١٣٣.

* كوريا الجنوبية يحدها بحر اليابان من الشرق وبحر شرق الصين من الجنوب، والبحر الأصفر من الغرب، وأراضى الصين من الشمال. وتؤلف الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية التي تتميز بتاريخها الطويل المليء بالأحداث السياسية بحكم موقعها الإستراتيجى فى شرق آسيا. حيث قررت اليابان السيطرة عليها بأي ثمن، وفي عام ١٩٤٥م، قررت دول الحلفاء أن تتخلي اليابان عن كل الأراضي التي احتلتها وضمتها بالقوة منذ عام ١٨٩٥م، بما في ذلك كوريا. وفي الثامن من

أغسطس عام ١٩٤٥م، أعلن الاتحاد السوفيتي الحرب علي اليابان وإشتبكت القوات الروسية في اليوم التالي مباشرة مع القوات اليابانية علي أراضي شبة الجزيرة الكورية. ولكي تحبط الولايات المتحدة السيطرة الروسية الكاملة علي أراضي كوريا، وقعت الدولتان آنذاك علي إتفاق تم بمقتضاه تقسيم شبه جزيرة كوريا إلي شطرين شمالي وجنوبي تقسيماً مؤقتاً كأحد شروط الدولتين مقابل استسلام اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، واتفق الطرفان علي أن يشرف الاتحاد السوفيتي علي استسلام قوات اليابان شمال خط عرض ٣٨، بينما تشرف الولايات المتحدة الأمريكية علي استسلام اليابان جنوب ذلك الخط علي أن يكون الإجراء سابقاً علي توحيد شبه الجزيرة الكورية وإستقلالها. ومن هنا لم يصبح خط العرض ٣٨ كنظيره علي الكرة الأرضية، بل أنه غدا من ذلك الوقت خطاً حدودياً سياسياً فاصلاً وساخناً في آن واحد بين القوات الأمريكية والروسية في مرحلة من المراحل ، ثم بعد ذلك بين الكوريتين. أنظر: مُحَمَّد خميس الزوكه : آسيا ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ٢٠٠٠ ، صـ ٢٥٨ . وكذلك: مُحَمَّد مصطفي شحاتة : حول احتمالات الوحدة بين الكوريتين، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٠٩) ، القاهرة ١٩٩٢، صـ ١٣٣.

(١) مُحَمَّد السيد سليم ونيفين عبد المعطي: مرجع سابق، ص ص١٨٥-١٨٧.

(١) توماس ويلبورن: السياسة الدولية فى شمال شرق آسيا، المثلث الإستراتيجي، الصين – اليابان – الولايات المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي دراسات عالمية، العدد ٢١، ١٩٩٩، ص ص٢٣-٢٦.

(٢) نفسه: ص ص٥٥-٥٧.

(٣) سعيد حقي توفيق: النظام الدولي الجديد، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص ص٢٧-٢٩.

(٤) جمال حمدان: إستراتيجية الاستعمار والتحرير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ص٤٥-٤٧.

(١) نفسه: ص١٥٦.

(٢) خليل الجميل: قضايا الشرق الأقصى ، دار طرابلس للنشر والتوزيع، طرابلس ٢٠١٣، ص ص٧٨-٧٩.

(٣) نفسه: ص ص٣٧-٣٨.

(٤) توماس ويلبورن: المرجع السابق، ص٧٥.

(٢١) اليابان تقع بين خطي عرض ٢٤ درجة و ٤٦ درجة شمالا، وخطي طول ١٢٢ درجة و ١٤٦ درجة . وهي من بلدان شرق آسيا، يقع بين المحيط الهادئ وبحر اليابان، وشرق شبه الجزيرة الكورية. أطلق الصينيون على البلاد اسم أرض مشرق – منبع – الشمس، وهذا لوقوعها في أقصى شرقي العالم المأهول آنذاك. تتكون اليابان من عدة جزر، أربع من هذه الجزر تعد الأهم والأكبر على الإطلاق، وهي على التوالي: كيوشو، شيكوكو، هونشو، هوكايدو. للمزيد يمكن الرجوع الي : مُحَمَّد مُحَمَّد سطحية : الجغرافيا الإقليمية — دراسة لمناطق العالم الكبرى – ، ط٣، بيروت١٩٩٥، ص ٢٩٠.

(٢٢) مُحَمَّد غروي: هل سترسم تايوان ملامح العلاقة اليابانية – الصينية؟طوكيو وبكين علاقة متوترة وتصريحات لاذعة، الإندبندنت، الجمعة ١٦ يوليو ٢٠٢١.

(١) مُحَمَّد عبد الوهاب الساكت: مشكلة تايوان بين الولايات المتحدة والصين الشعبية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٧٩، يناير ١٩٨٥، ص٢١٣.

(٢) فاروق لقمان : حكاية تايوان جمهورية الصين الوطنية، تايوان، ١٩٩٧، ص٤٧.

(٣) إبراهيم نافع وآخرون: ما الذي يجري فى آسيا، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٨ ، ص ص٤٧-٤٨.

(٤) عبد المنعم طلعت: "الإستراتيجية الأمريكية فى شرق آسيا"، السياسة الدولية، العدد، ١٣١، (يناير ١٩٩٨)، ص ص٥١-٥٣.

(١) نفسه: ص ص٦٣-٦٥.

(٢) عبد العزيز حمدي عبد العزيز: التجربة الصينية: دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية، القاهرة، أم القرى للطبع والنشر، ١٩٩٧، ص ص١٩٦-١٩٧.

(٣) مُحَمَّد عبد السلام: ترتيبات الأمن الإقليمي فى منطقة المحيط الهادي الأسيوي، السياسة الدولية، العدد ١٢٧، (يناير١٩٩٧)، ص ص٨٧-٨٨.

(٤) نفسه: ص٨٩.

(١) مُحَمَّد سعد أبو عامود: مرجع سابق، ص ص٥٧-٥٨.

(٣٢) تقع روسيا في قارة أوراسيا، حيث تربط بين قارة آسيا وقارة أوروبا في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، فهي أكبر الدول في العالم، وتتشارك حدودها الشرقية مع بحر بيرنغ وبحر أخوتسك وبحر اليابان، وتتشارك مع روسيا البيضاء أو بيلاروسيا ولاتفيا وإستونيا وخليج فنلندا والنرويج الحدود الغربية، وتتشارك مع بحر بارنتس، وبحر كارا وبحر لابتيف، وبحر شرق سيبيريا، وبحر تشوكوتكا حدودها الشمالية، وتحدّها الصين، ومنغوليا، وكازاخستان، وأذربيجان، وجورجيا، والبحر الأسود من الجنوب.انظر : رأفت غنيمي الشيخ وآخرون : تاريخ آسيا الحديث والمعاصر ، عين للدراسات والبحوث ، القاهرة ٢٠٠٤م ، ص ٣٥١.

(33) B.V. Muralidhar, "The New World Order. The Concept in Historical Perspective", Journal of Diplomacy and Foreign Relations, Vol. 2, No. 2, December 2000, p. 29.

(٢) مصطفى علوي: السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، السياسة الدولية، العدد ١٥٣ (يوليو٢٠٠٣)، ص٦٧.

(١) لستر براون وآخرون: أوضاع العالم عام ١٩٩٦، ترجمة علي حسن حجاج، عمان، معهد وورلد ووتش، دار البشير، ١٩٩٦، ص ص٦٨-٦٩.

(٣٦) كان **الصراع الحدودي بين الصين والاتحاد السوفيتي** نزاعًا عسكريًا غير معلن لمدة سبعة أشهر بين الاتحاد السوفيتي والصين في أوج الانقسام الصيني السوفيتي في عام ١٩٦٩. وقعت أخطر هذه الصدامات الحدودية، التي دفعت أكبر دولتين شيوعيتين في العالم إلى حافة الحرب، في مارس ١٩٦٩ بالقرب من جزيرة جينباو (دامنسكي) على نهر أوسوري (ووسولي)، بالقرب من منشوريا .أدى الصراع إلى وقف إطلاق النار، مع العودة إلى الوضع الراهن. أنظر: سمعان بطرس: العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(١) إسماعيل صبري مقلد: الإستراتيجية والسياسة الدولة (مؤسسة الأبحاث العربي-بيروت) الطبعة الثانية، ١٩٨٥، ص ص٥٩٦-٥٩٨.

[٣٨] John Newman, Soviet Strategy in Asia, 1977-1979, Asia Affairs-May, June1980, p.p.210-212.

[٣] إسماعيل صبري مقلد: مرجع سابق، ص٥٩٧.

[40] Ronald Reagan: Decency for Taiwan-The N.Y.Yimes-28, January, 1979.

[١] مروى ممدوح سالم: العلاقات الصينية-الروسية، الروسية الأمريكية، الصينية الأمريكية وما بينها من تفاعل، قراءات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، فبراير ١٩٩٨، ص ص٢١-٢٣.

[٢] نفسه: ص٢٧.

[٣] نفسه: ص٢٢.

[٤] رضا مُحَمَّد هلال: "الأمن الياباني بعد ١١ سبتمبر: مصادر التهديد وآليات المواجهة"، السياسة الدولية، العدد ١٤٨ (إبريل٢٠٠٢)، ص١٤٩.

[١] نفسه: ص١٥١.

[٢] قراءات إستراتيجية: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة السابعة، العدد الثامن (أغسطس ٢٠٠٢)، ص٢٦.

[٣] عبير ياسين: الوجود العسكري والسياسة الأمريكية تجاه آسيا، السياسة الدولية، العدد ١٥٢، (إبريل ٢٠٠٣). ص ص٢٢٨-٢٣٠.

مراجع البحث:-

(١) إسماعيل صبري مقلد: الإستراتيجية والسياسة الدولة (مؤسسة الأبحاث العربي-بيروت) الطبعة الثانية، ١٩٨٥.

(٢) إبراهيم نافع وآخرون: ما الذي يجري فى آسيا، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٨

(٣) توماس ويلبورن: السياسة الدولية فى شمال شرق آسيا، المثلث الإستراتيجي، الصين – اليابان – الولايات المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي

دراسات عالمية، العدد ٢١، ١٩٩٩.

(٤) رضا مُحَّد هلال: "الأمن الياباني بعد ١١ سبتمبر: مصادر التهديد وآليات المواجهة"، السياسة الدولية، العدد ١٤٨ (إبريل٢٠٠٢).

(٥) رأفت غنيمي الشيخ وآخرون : تاريخ آسيا الحديث والمعاصر ، عين للدراسات والبحوث ، القاهرة ٢٠٠٤م .

(٦) جمال حمدان: إستراتيجية الاستعمار والتحرير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.

(٧) خليل الجميل: قضايا الشرق الأقصى ، دار طرابلس للنشر والتوزيع، طرابلس ٢٠١٣.

(٨) سعيد حقي توفيق: النظام الدولي الجديد، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.

(٩) صلاح سالم زرنوقة: الصين، التحولات الداخلية والسياسة الخارجية"، السياسة الدولية، العدد ١٣٢، (إبريل/١٩٩٨).

(١٠) عبد المنعم طلعت: "الإستراتيجية الأمريكية فى شرق آسيا"، السياسة الدولية، العدد، ١٣١، (يناير ١٩٩٨).

(١١) عبد العزيز حمدي عبد العزيز: التجربة الصينية: دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية، القاهرة، أم القرى للطبع والنشر، ١٩٩٧.

(١٢) عبير ياسين: الوجود العسكري والسياسة الأمريكية تجاه آسيا، السياسة الدولية، العدد ١٥٢، (إبريل ٢٠٠٣).

(١٣) فاروق لقمان : حكاية تايوان جمهورية الصين الوطنية، تايوان، ١٩٩٧.

(١٤) قراءات إستراتيجية: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة السابعة، العدد الثامن (أغسطس ٢٠٠٢).

(١٥) مُحَّد سعد أبو عامود: "السياسة الأمريكية فى آسيا"، السياسة الدولية، العدد ١٢٧، (يناير/١٩٩٧).

(١٦) مالك عوني: الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية"، السياسة الدولية، العدد ١٢٧، (يناير/١٩٩٧) .

(١٧) مُحَمَّد السيد سليم ونيفين عبد المنعم: العلاقة بين الديمقراطية التنمية فى آسيا، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.

(١٨) مُحَمَّد مصطفي شحاتة : حول احتمالات الوحدة بين الكوريتين، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٠٩) ، القاهرة ١٩٩٢.

(١٩) مُحَمَّد مُحَمَّد سطحية : الجغرافيا الإقليمية — دراسة لمناطق العالم الكبرى – ، ط٣، بيروت١٩٩٥.

(٢٠) مُحَمَّد غروي: هل سترسم تايوان ملامح العلاقة اليابانية – الصينية؟طوكيو وبكين علاقة متوترة وتصريحات لاذعة، الإندبندنت، الجمعة ١٦ يوليو ٢٠٢١.

(٢١) مُحَمَّد عبد الوهاب الساكت: مشكلة تايوان بين الولايات المتحدة والصين الشعبية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٧٩، يناير ١٩٨٥.

(٢٢) مُحَمَّد عبد السلام: ترتيبات الأمن الإقليمي فى منطقة المحيط الهادي الأسيوي، السياسة الدولية، العدد ١٢٧، (يناير١٩٩٧).

(٢٣) مصطفى علوي: السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، السياسة الدولية، العدد ١٥٣ (يوليو٢٠٠٣).

(٢٤) مروى ممدوح سالم: العلاقات الصينية–الروسية، الروسية الأمريكية، الصينية الأمريكية وما بينها من تفاعل، قراءات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، فبراير ١٩٩٨.

(٢٥) لستر براون وآخرون: أوضاع العالم عام ١٩٩٦، ترجمة علي حسن حجاج، عمان، معهد وورلد ووتش، دار البشير، ١٩٩٦.

(26) B.V. Muralidhar, "The New World Order. The Concept in Historical Perspective", Journal of Diplomacy and Foreign Relations, Vol. 2, No. 2, December 2000.

(27) Dick Kirchten, "The Other China", The National Journal., 8 October, 1994.

(28) John Newman, Soviet Strategy in Asia, 1977-1979, Asia Affairs-May, June1980.

(29) Ronald Reagan: Decency for Taiwan-The N.Y.Yimes-28, January, 1979.